

Distr.: General  
3 December 2007  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (للفترة من ٧ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

### أولا - مقدمة

١ - يرد في هذا التقرير بيان الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٧٥٩ (٢٠٠٧)، المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

### ثانيا - الوضع في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقي وقف إطلاق النار ساريا في القطاع الإسرائيلي - السوري، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة بوجه عام. وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة من خلال مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة. واضطلعت القوة أيضا بعمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في مناطق الحد من الأسلحة. وكان ضباط الاتصال من الطرف المعني يرافقون أفرقة التفتيش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظت زيادة كبيرة في تدريبات قوات الدفاع الإسرائيلية على خط ألفا. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيودا على حرية تنقل القوة؛ وفرضت قوات الدفاع الإسرائيلية قيودا إضافية خلال تدريباتها. وخلال الفترة نفسها، قام الطرفان ببناء مواقع دفاعية جديدة وتجهيد المواقع القائمة في مناطق الحد من الأسلحة. وأضفت قوات الدفاع الإسرائيلية مزيدا من المرونة على طريقتها في الرصد وتسيير الدوريات، وكنفت عملياتها للمراقبة وعملياتها المتنقلة والليلية. وكنفت البعثة أيضا اتصالها مع الطرفين ليتسنى الحفاظ على الاستقرار في



منطقة عملياتها. وواصل موظفو الجمارك الإسرائيليون عملهم الدوري في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال فترة الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ٦٣٧ طالبا و ٥٠٠ حاج وخمسة مدنيين وعروس واحدة. وقدمت القوة أيضا خدمات صحية إلى ٢٤٣ قرويا في المنطقة الفاصلة والعلاج الطبي لفائدة ١١٦ مدنيا.

٤ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل خطرا يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وقد تفاقم هذا الخطر بالنظر إلى وجود هذه الألغام بالمنطقة منذ وقت طويل وتدهور أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة قيامها بعمليات إزالة الألغام. كما ظلت القوة على استعداد لدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به من أنشطة لزيادة وعي السكان المدنيين بخطور الألغام.

٥ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١٠٤٣ جنديا يتوزعون على النحو التالي: بولندا (٣٥٣ جنديا) وسلوفاكيا (٩٥ جنديا) وكندا (جنديان) والنمسا (٣٧٢ جنديا) والهند (١٩١ جنديا) واليابان (٣٠ جنديا). وشكلت اليابان وحدة دعم وطنية تتكون مما مجموعه ١٥ فردا. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد ٧٥ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القوة على تنفيذ مهامها.

## ثالثا - الجوانب المالية

٧ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٧/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مبلغاً قدره ٣٩,٦ مليون دولار، بمعدل شهري يبلغ ٣,٣ ملايين دولار، للإبقاء على قوة فض الاشتباك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفق التوصية الواردة في الفقرة ١٣ أدناه، فإن تكلفة الإبقاء على القوة سوف تقتصر على المبالغ الشهرية التي توافق عليها الجمعية العامة.

٨ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة التي بدأت منذ تاريخ إنشائها ما مقداره ٢٤,٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ما قيمته ٢,٥ بليون دولار. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ٢,٠ مليون دولار. وتم سداد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ٣٠ حزيران/يونيه، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

#### رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قضى مجلس الأمن، في قراره ١٧٥٩ (٢٠٠٧)، بتحديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية الفترة تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/62/327) المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٦/٦١ و ٢٧/٦١، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

#### خامساً - ملاحظات

١٠ - ظل الوضع في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئاً بوجه عام. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن، والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المُبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهمتها بشكل فعّال بالتعاون مع الطرفين.

١١ - بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر ومن المحتمل أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بُغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة

لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. كذلك أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها على ذلك.

١٣ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاما علي أن أوجه الانتباه إلى النقص في تمويل القوة. فالاشتراكات المقررة غير المسددة بلغت حوالي ٢٤,٠ مليون دولار في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ويمثل هذا المبلغ أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة.

١٤ - وفي الختام، أود أن أشيد بالفريق فولفغانغ جيلكه، وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تزود هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين للعمل في القوة.

